

المملكة المغربية



خطاب السيد محمد بوسعيد  
وزير الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان  
بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة  
2018

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛  
السيد رئيس مجلس المستشارين؛  
السيد رئيس الحكومة؛  
السيد وزير الدولة؛  
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة؛  
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يُشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية  
لسنة 2018.

لكن قبل الشروع في بسط مضامين هذا المشروع، لا بد أن نقف عند  
الرسائل المتعددة والوجيهة التي جاءت في الخطابين الملكيين السامين  
لعيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية.

فالوقفة النقدية التي قام بها جلالة الملك حفظه الله، لمدى قدرة نموذجنا  
التموي على الاستجابة للمطالب الملحة والمتزايدة للمواطنين، يُسائلنا  
جميعاً حكومةً وبرلماناً ومجالسَ تُرايية وكل المؤسسات والهيئات المعنية  
وجميع القوى الحية للبلاد، من أجل الانكباب الجماعي بكل مسؤولية

ووطنية صادقة على بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلا بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تُعيق تطوُّره.

هذا النموذج، أيتها السيدات والسادة، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص العمل خاصة للشباب، وتحسين الولوج للخدمات الاستشفائية، وللتعليم الجيد المُدمج في سوق الشغل، والقضاء المنصف والفعال والمحفز على الاستثمار بعيدا عن كل أشكال الزبونية والرشوة والفساد.

ولابد من التأكيد بأن الرؤية المندمجة التي دعانا جلالة الملك حفظه الله لبلورتها، تهم النموذج التنموي الذي يتضمن مفهوما شاملا للتنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، والهوياتية،....، بما في ذلك عناصر نموذج النمو للدفع به إلى مستويات عالية بصفة مستدامة ومُدمجة لكل فئات الشعب.

ولابد من التأكيد هنا، بأن الهدف الأساسي لكل نموذج تنموي هو توفير ظروف العيش الكريم لكل المواطنين في وطن تسود فيه روح التعايش والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والأمن، والاستقرار، وضمان الحقوق الأساسية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد أكد جلالته أكثر من مرة في خطاباته الأخيرة على مسألة توزيع الثروة، وضرورة تقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات.

وما من شك بأن صياغة أي تصور أو رؤية لنموذجنا التنموي في المستقبل، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستجابة وملاءمة كل السياسات العمومية لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة، وكل جهة، وكل فئة وخاصة الفئات الهشة والفقيرة.

ومن هذا المنطلق، ينبغي تسريع تنزيل ورش الجهوية، لتكون بالفعل رافعة لتغيير هياكل الدولة، وتحسين الحكامة الترابية، وذلك عبر نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية، بموازاة مع نقل الاختصاصات وتسريع إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري كما جاء في خطاب جلالته.

كما لا يمكن بناء نموذج تنموي قوي دون استحضار الرأسمال اللامادي، وبناء الإنسان، من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة يتداخل فيه الدعم الاجتماعي، بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة، والتحصين الروحي والفكري ضد كل أشكال العنف والتطرف والانحراف.

ويتعلق الأمر خصوصا بإدماج الشباب وتأهيلهم وضمان انخراطهم الإيجابي في المسيرة التنموية لبلادهم. ومن هذا المنطلق، دعا جلالة الملك حفظه الله إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب، تقوم على التكوين والتشغيل قادرة على إيجاد الحلول الواقعية لمشاكلهم الحقيقية خاصة بالقرى والأحياء الهامشية.

أيها السيدات والسادة،

تُشكِّلُ الأولويات الثلاث المتمثلة في بلورة نموذج تنموي جديد، وجموية فعالة والنهوض بالشباب، عناوين بارزة لخطة عمل تشاركي يعطي الإجابات الصحيحة، والواقعية، والملموسة لتحديات الفترة المقبلة، وبلورة سياسات مندمجة تستجيب لتوجهات جلالة الملك السامية وتطلعات الشعب المغربي.

وما من شك بأن هذه الأولويات ستكون نبراسا للعمل الحكومي خلال هذه الولاية، من خلال الانقلاب الفوري، وعبر إشراك كافة الفاعلين المعنيين وعلى رأسهم ممثلي الأمة، على وضع وبلورة التصورات والرؤى الكفيلة بتنزيل التوجيهات الملكية السامية.

كما أن حرص الحكومة الأكيد على التفاعل السريع مع التوجيهات الملكية السامية، يُجسده كذلك إصرارها على أن تجعل من هذا المشروع منطلقا

للتجاوب مع الانشغالات اليومية للمواطنين وتلبية مطالبهم المستعجلة والملحة، من خلال الانكباب السريع على معالجة كل مظاهر الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق الفئوية والمجالية. وكذا عبر اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة الثقة وتجاوز مناخ الإنتظارية لدى الفاعلين الاقتصاديين وتباطؤ وتيرة الاستثمار الخاص، كنتيجة موضوعية لتداخل مجموعة من العوامل والمعوقات التي أثرت على الثقة لدى الفاعلين الخواص، تتعلق أساسا بأداء الإدارة، والتحفيز الجبائي، وصعوبة التمويل، وآجال الأداء، وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، وميكانيزمات سوق الشغل.

وهذه كلها تحديات ورهانات، تَحْرِصُ الحكومة على التفاعل والتجاوب السريع معها من منطلق إيمانها أولا بأن بلادنا حققت مكتسبات كبيرة في مسارها التنموي، ومسؤوليتنا جميعا الحفاظ على هذه المكتسبات.

فاختيارات بلادنا التنموية صائبة، ومرتكزاتها والحمد لله سليمة، متمثلة في الاستقرار السياسي والاقتصادي والالتفاف حول ثوابت الأمة، والإنجازات الهامة في بنيتنا التحتية والتطور الملموس في استراتيجياتنا القطاعية، وتحسن ظروف توازناتنا المالية، والصورة الإيجابية والإشادة الدولية بالإصلاحات التي تقوم بها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وتحسين مناخ الأعمال، حيث تحتل بلادنا الرتبة 68 عالميا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Busniss)، والرتبة الأولى

على مستوى دول شمال إفريقيا والثالثة قاريا، مع العلم أن الحكومة حددت، في إطار ولايتها الحالية، هدف ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال.

ومن مسؤوليتنا جميعا تحيين هذه المكتسبات والدفاع عنها، عبر التصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف المس بسمعة مقاولاتنا الوطنية، أو بالمصالح الاقتصادية لبلادنا، أو بوحدةنا الترابية.

فبلادنا، أيتها السيدات أيها السادة، تُشكّل استثناءً ونموذجاً في المنطقة تُشيد به كل الدول وكل المنظمات العالمية، أحبّ من أحبّ وكره من كره، وذلك بفضل اعتماد نهج الإصلاحات، تحت قيادة ملكية رشيدة، في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية.

ولابد هنا من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية، وتدخلاتها الاستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب، وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

إلا أنه، وبالرغم مما حققته بلادنا من إنجازات، فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات. ومن هذا المنطلق، لابد من الوقوف بكل موضوعية وتجرد على المعوقات والاختلالات التي تحول دون ولوج المواطن المغربي إلى الخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة

الإنسانية، وأبناؤه إلى التعليم الجيد، وتحوُّلُ كذلك دون استفادته من القضاء المنصف والعدل، وقضاءِ أغراضه في الإدارة العمومية، وتُعيق المستثمرين والمقاولات، وتحرم الشباب من فرص الشغل...

وتحرص الحكومة على أن تضع احتياجات المواطنين وانشغالاتهم اليومية، وتشغيل الشباب في مقدمة أولوياتها. ومن هذا المنطلق، فقد حددت لمشروع قانون المالية لسنة 2018 أولويتين أساسيتين، تنسجمان مع توجهاته الكبرى:

أولاً: الدعم غير المسبوق للقطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة عبر توفير الموارد والمناصب المالية الضرورية.

ثانياً: اتخاذ حزمة من الإجراءات الضريبية لتحفيز الاستثمار، ودعم المقاولات خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مواردها الذاتية، وتنافسيتها، وتخفيف الضغط الضريبي. موازاة مع إجراءات تحفيزية تهدف إلى تيسير خلق مناصب الشغل (برنامج تحفيز)، ودعم المقاولات الناشئة والاستثمارات السياحية.

ويستمدُّ هذ المشروع مرجعيته، أيتها السيدات أيها السادة، من توجيهات جلالة الملك حفظه الله، والبرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه بمناسبة تنصيب هذه الحكومة بتاريخ 26 أبريل 2017.



إنه مشروع ذو توجه اجتماعي واضح من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم، والصحة، وتقديم الدعم للفئات الاجتماعية الهشة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وهو مشروع لإعادة الثقة للقطاع الخاص والمقاولة من أجل تشجيعها على الانخراط في الدينامية التي أحدثتها مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وفي مقدمتها مخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي، والاستراتيجية السياحية، والطاقات المتجددة،....؛ وتحفيزها من أجل خلق فرص الشغل للشباب.

السيدات والسادة،

إن إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية عبر مشروع قانون المالية لسنة 2018، يرجع بالأساس للأهمية الواضحة لهذه القطاعات في حياة المواطنين وانشغالهم اليومية.

ويأتي على رأس الأولويات إصلاح التعليم، والنهوض بالقطاع الصحي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وخاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية.

ويكتسي إصلاح التعليم ضرورة قصوى باعتباره مرتكزا للتنشئة الاجتماعية السليمة، والتربية على القيم الوطنية، ولتمكين أبناء المغاربة من

تملك المهارات والمعارف، وتشجيعهم على البحث والابتكار، وتيسير اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ووفق هذا المنظور، سيتم العمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بتنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة على مستوى تعزيز تملك اللغات، وتعميم إحداث المسارات المهنية وملاءمتها مع سوق الشغل، وتحقيق التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية. هذا فضلا عن تكثيف الجهود على مستوى تحسين ظروف التمدرس، وتقليص الهدر المدرسي، ونسبة الاكتظاظ بالأقسام.

وقد حرصت الحكومة على تمكين القطاع من مجهود استثنائي سواء على مستوى المناصب المالية أو على مستوى الاعتمادات.

فقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2018، لقطاع التعليم اعتمادات مالية بلغت 59 مليار درهم، أي بزيادة 5 ملايين درهم بالمقارنة مع سنة 2017. كما سيستفيد القطاع من 20.000 منصب مالي في إطار التعاقد، تُضاف إلى 35 ألف منصب المحدثة في نفس الإطار برسم سنة 2017، أي أن القطاع استفاد بما مجموعه 55 ألف منصب برسم سنتي 2017 و2018، وهو ما يفوق مجموع المناصب المحدثة لكل القطاعات.

كما حظي قطاع الصحة بنفس المجهود، من خلال إعطاء الأولوية لسد الخصاص الذي يعرفه القطاع على مستوى الأطر الطبية وشبه الطبية من خلال تخصيص حوالي 4 آلاف منصب مالي.

وبلغت الاعتمادات المخصصة للقطاع 14,8 مليار درهم، أي بزيادة 500 مليون درهم مقارنة مع سنة 2017. هذا، دون احتساب الميزانية المخصصة، في الحساب الخاص بهبات دول مجلس التعاون الخليجي، لبناء وتجهيز المركزين الاستشفائيين الجامعيين لطنجة وأكادير، و إعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط (حوالي 2,4 مليار درهم). وستُخصص هذه الاعتمادات بالأساس لتحسين ظروف استقبال المواطنين، وتحسين جودة الخدمات الاستشفائية المقدمة لهم.

كما تُولي الحكومة أهمية خاصة لمواصلة تعميم التغطية الصحية خاصة بالنسبة للمستقلين وأصحاب المهن الحرة، والطلبة، وآباء وأمهات المؤمنين في إطار نظام التغطية الصحية الإجبارية بالقطاع العام.

وبتنفس حرص الحكومة على تحسين ظروف استشفاء المواطنين وخاصة الفئات المعوزة والفقيرة، فهي حريصة كذلك على تحسين ظروف ولوج هذه الفئات إلى السكن اللائق بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات

والمرافق العمومية الضرورية. موازاة مع مواصلة مجهودات القضاء على دور الصفيح، ومعالجة البناءات المهددة بالانهيار.

ومن المؤكد أن تحسين ظروف عيش المواطنين بشكل عام، والفقراء منهم بشكل خاص، وضمان ولوجهم بشكل منصف وعادل إلى التعليم والصحة والسكن، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، وتحسين حكمة الدعم الموجه للفئات الفقيرة والهشة.

وتؤدي الحكومة أهمية خاصة لوضع قاعدة معطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة، من أجل ضمان العدالة والفعالية في توجيه آليات الدعم المباشر لهذه الفئات سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية (RAMED)، أو برنامج تيسير، أو دعم الأرمال والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي هذا الإطار، فقد مكن تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" من تسجيل ما يناهز 11,46 مليون مستفيد منهم 52% من النساء، أي ما يفوق التوقعات بخصوص الفئة المستهدفة من هذا النظام. ويتم تخصيص ما يفوق 1 مليار درهم سنويا لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية الموجهة لهذه الفئات في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.

ويبلغ عدد المستفيدين من برنامج تيسير للمساعدات المالية المباشرة برسم السنة الدراسية 2017-2018 حوالي 736.380 تلميذا، بمبلغ مالي يُناهز 500 مليون درهم سنويا. وتُشكل التلميذات المستفيدات من هذا البرنامج حوالي 46% من مجموع المستفيدين.

أما بخصوص الدعم المالي المباشر الموجه للنساء الأرامل، فقد استفادت منه حوالي 72.662 إلى غاية غشت 2017. وبلغ الغلاف المالي المحول لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المكلف بتدبير هذا البرنامج حوالي 1 مليار درهم (منها 572 مليون درهم برسم سنة 2017).

كما تم رصد 250 مليون درهم في إطار الدخول المدرسي للسنة الدراسية 2017-2018، لتوفير 4,26 مليون محفظة في إطار المبادرة الملكية.

هذا، ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 تدابير هامة تتعلق بإعفاء التفويطات العقارية بغير عوض المنجزة في إطار الكفالة من الضريبة على الدخل المتعلقة بالربح العقاري، مع تطبيق واجب التسجيل النسبي المنخفض 1,5%.

وبتعليلات من جلالة الملك حفظه الله، فسيتم توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي ليشمل النساء المعوزات،

وأطفالهن القاصرين عندما يتم إهمالهم بدون نفقة خلال فترة الزواج، وكذا الأطفال المستحقون للنفقة المذكورة في حالة وفاة الأم المهملة.

وفي نفس سياق استهداف الفئات المعوزة وتقليص الفوارق، تُولي الحكومة اهتماما خاصا لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، الذي أعلن عنه جلالة الملك، باعتباره نموذجا فعليا لالتقائية السياسات الاجتماعية القطاعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتكامل جهود كافة المتدخلين من قطاعات وزارية وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية.

وتبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج الهام الذي تناهز كلفته الإجمالية 50 مليار درهم، حوالي 3,5 مليار درهم كاعتمادات أداء لسنة 2018 و 4 ملايين درهم كاعتمادات التزام مسبق برسم سنة 2019.

ومن جهة أخرى، ستم مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي في تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي والأحياء الهامشية. هذا إضافة إلى تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية، والبرامج الموجهة لدعم الأسرة وحماية الطفولة والاعتناء بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، ومواكبة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة،

موازة مع مواصلة المجهودات المبذولة على مستوى تحديث وتيسير الخدمات المقدمة لأفراد الجالية بالخارج، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وتمتع المهاجرين المقيمين ببلادنا بكافة حقوقهم.

السيدات والسادة،

إن إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية يندرج في إطار تأكيد الترابط الوثيق بين ضرورة النهوض بالرأسمال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه بلادنا. فبلوغ نسب عالية من النمو عبر التوجه نحو التصنيع مرتبط بمدى قدرة بلادنا، على أن تجعل من شبابها الرافعة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، من خلال الاستثمارات الضرورية والمستدامة والصائبة في ميادين التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والشغل.

وما من شك في أن إصلاح التعليم يعد مدخلا أساسيا لتحسين إدماج الشباب في سوق الشغل وملاءمة تكوينهم مع التحول الاقتصادي لبلادنا، والتوجه نحو التصنيع وما يقتضيه من تكوينات دقيقة.

كما أن الحكومة حريصة على تسريع إخراج المخطط الوطني للنهوض بالشغل ووضع الآليات العملية لتفعيله، خاصة عبر تقييم برامج إنعاش

التشغيل، ومراجعة آليات الوساطة وتفعيل النظام الوطني لرصد سوق الشغل.

وفي هذا الإطار يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018، إجراء هاما يرمي إلى تحسين شروط الاستفادة من الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم، ومن تحمل الدولة للاشتراكات الاجتماعية، في إطار برنامج «تحفيز»، وذلك من خلال:

- تمكين المقاولات الحديثة النشأة من الاستفادة من هذه الامتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال عوض تاريخ الإحداث؛
- التنصيص على الاستفادة من هذا الإعفاء بالنسبة ل 10 إجراء عوض 5 حاليا؛
- تمديد أجل هذا الاعفاء للمقاولات المحدثّة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2018 الى 31 ديسمبر 2022.

ويُضاف إلى كل هذه الإجراءات، مواصلة تفعيل برنامج المقاول الذاتي الذي بلغ عدد المستفيدين منه ما يفوق 50 ألف مقاول ذاتي نهاية شهر غشت ، بالإضافة إلى تكثيف الدعم والمواكبة للمقاولات المبتدئة والمبتكرة، خاصة عبر إقرار تدبير هام يقضي بالتخفيض من الضريبة على



الشركات والضريبة على الدخل، إثر المساهمة في رأس مال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تعزيز آليات الحماية القانونية والاجتماعية للعمال من خلال إخراج النصوص التنظيمية والقانونية المؤطرة للشغل، موازاة مع التنصيص في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018 على أن الإعفاء من الضريبة على الدخل المخول للتعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل، يُمنح سواء تم اللجوء إلى المحاكم أو في إطار مسطرة صلح تحكيمي. هذا، إضافة إلى تبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، بعد تفعيل مقتضيات هذا الإجراء الذي رصّدت له الحكومة حوالي 250 مليون درهم.

وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على الإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتتبع وضعية الشباب.

هذا، موازاة مع مواصلة تفعيل كل التدابير الرامية للعناية بالشباب من خلال تأهيل وتطوير مؤسسات دور الشباب، وتعزيز البنيات الرياضية للقرب، ودعم كل أشكال الإبداع الثقافي.

السيدات والسادة،

إن إشكالية تشغيل الشباب تُشكل إحدى أهم أولويات الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018 والولاية الحكومية ككل.

و من الأكد أن إصلاح التعليم والتكوين المهني، ومراجعة آليات الوساطة، وتحسين مردودية برامج التشغيل، كلها تدابير هامة ستسعى الحكومة لتفعيلها لتحسين وتقوية اندماج الشباب في سوق الشغل.

لكن الحكومة حريصة كذلك على مواكبة المقاولات الوطنية وتدليل كل العراقي التي تُواجهها من أجل تشجيعها على تشغيل الشباب، سواء على مستوى التمويل، أو على مستوى آجال الأداء، أو على مستوى استرداد متأخراتها من الضريبة على القيمة المضافة، أو على مستوى تقوية تنافسيتها.

فالمجهودات المبذولة على مستوى الاستراتيجيات القطاعية كخطط المغرب الخضراء، ومخطط التسريع الصناعي، والطاقت المتجددة، بالإضافة إلى المشاريع الكبرى للبنية التحتية، والتدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال، تهدف بالأساس إلى تطوير النسيج المقاولاتي الوطني وتحسين تنافسيته، وتقوية مساهمته في خلق الثروة وتشغيل الشباب.

وما من شك بأن الاستثمارات الكبرى التي استقطبتها بلادنا بفضل هذه الجهود، ستشكل قاطرة لتقوية وتطوير المقاولاة الوطنية، وخاصة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الحكومة الجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي من خلال رفع الاستثمارات العمومية بـ 5 ملايين درهم، لتبلغ ما مجموعه 195 مليار درهم.

وموازاة مع ذلك يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 مجموعة من التدابير الموجهة بالأساس لدعم المقاولاة، وتحفيز الاستثمار الخاص من أجل المحافظة على مناصب الشغل الحالية وخلق فرص شغل جديدة تُساهم في تخفيض نسبة البطالة للوصول إلى نسبة 8,5% في آخر الولاية، ويتعلق الأمر بالأساس بـ:

■ إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات عوض جدول الأسعار النسبية المطبق حاليا، وذلك لتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة.

■ تمديد منح الاستفادة من امتيازات نظام القبول المؤقت، لفائدة المعدات المستوردة في إطار مشاريع موضوع اتفاقيات استثمار والمشاريع الممولة بواسطة مساعدات مالية غير قابلة للإرجاع.

■ الإعفاء من واجبات التسجيل برسم عمليات تأسيس وزيادة في رأس مال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي.

■ إعطاء دينامية جديدة للاستثمار في القطاع السياحي من خلال إعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي العارية المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، وذلك وفق شروط محددة. بالإضافة إلى منح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية.

وما من شك في أن التنوع القطاعي والتحفيزات الجبائية لا تكفي لوحدها لتطوير نسيج مقاولاتي وطني تنافسي، بل لابد من أن يواكبه استثمار جيد لسياسة الانفتاح وتنوع المنافذ والأسواق التي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وفي هذا الصدد، تُولي الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي، وتحسين مصالحه الاستراتيجية، وتنوع شركائه.

وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها لجلالة الملك حفظه الله، من خلال العمل على تعزيز

العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، والتتبع الدوري والميداني لإنجاز المشاريع والاتفاقيات الموقعة مع هذه الدول، موازاة مع توطيد جهود انضمام بلادنا للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDEAO).

وهنا لا يفوتني التنويه بمقاولاتنا الوطنية في شتى القطاعات، والتي تُساهم بشكل إيجابي في تنزيل رؤية جلالة الملك حفظه الله، في تنمية القارة الإفريقية، عبر شركات واعدة، وانخراطٍ واسع في التعاون جنوب-جنوب الفعلي والتضامني.

ولا بد هنا من التنديد القوي والشديد بمن يريد أن يمس سمعة هذه المؤسسات والمقاولات بدافع العداة والغيرة والحقد والحسد من نجاحاتها، وتجاوُبِ البلدان الإفريقية الشقيقة معها. ولا أدلّ على ذلك أنه في عز اشتداد أزمة وباء إيبولا، كانت شركة الخطوط الملكية المغربية هي شركة الطيران الوحيدة في العالم التي استمرت في التوجه إلى البلدان المعنية حتى لا يتم عزلها عن العالم الخارجي.

ولعل أحسن ما يمكن أن نجيب به مثل هذه التصريحات اللامسؤولة هو هذا البيت الشعري لأبي الطيب المتنبي: " إذا أُنْتُكَ مَدَمَّتِي من نَاقِصِ فَهَي السَّهَادَةُ لي بَأَنِّي كَامِلٌ".

السيدات والسادة،

إن تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة التفعيل السريع للجهوية، وما يرتبط بذلك من تحويل للموارد والاختصاصات، وتسريع للاتمرکز، وإطلاق لمخططات التنمية الجهوية في إطار تعاقدی وتشاركي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس الترابية.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة المجهود المالي الموجه لدعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، من خلال الرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 3% إلى 4%، تُضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، أي أن الجهات ستستفيد من تحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 7 ملايين درهم.

كما ستعمل الحكومة على الاعتماد السريع لميثاق اللاتمرکز الإداري والشروع في تفعيله، ووضع مخطط لتحويل الاختصاصات للجهات موازاة مع تحويل الموارد المالية والبشرية. هذا، إضافة إلى مواصلة تنزيل النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهة، حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها 66 نصا تنظيميا من أصل 69 نصا، أي أن 95% من النصوص التنظيمية قد تم اعتمادها.

هذا، وتولي الحكومة أهمية خاصة لمواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها وتنمية مواردها الذاتية، وخاصة على مستوى تأهيل الموارد البشرية.

كما تحرص على إعطاء الأولوية لتفعيل التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندجة الموقعة مع مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة، لتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية، وعلى رأسها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي يعتبر نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات، ومثالا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل المتكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن.

ومن جهة أخرى، وتفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، ستعطي الحكومة الأولوية لتسريع إصلاح الإدارة، وجعلها في خدمة المواطن والمقاولة، وتحسين ظروف استقبال المواطنين والإنصات إليهم، وتمكينهم من قضاء مصالحهم في آجال معقولة.

وستحرص على التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتطبيق القانون على المسؤولين الذين يتسببون في تعطيل مصالح المواطنين أو المشاريع التي تهمهم. ومما لاشك فيه أن مواصلة إصلاح القضاء، يُشكل

الضمانة الأساسية لتطبيق القانون على الجميع دون تمييز بين المواطن والمسؤول.

كما ستعمل الحكومة على تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، من خلال التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد والعمل على تتبعها وتقييمها. وستواصل تنزيل الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، وعلى رأسها إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتفعيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية والرفع من فعاليتها في خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. هذا بالإضافة إلى مواصلة إصلاح أنظمة التقاعد، والإصلاح الجبائي، وتحسين حكمة المؤسسات العمومية.

السيدات والسادة،

بالاستناد إلى الأولويات والتدابير التي تشرفت بعرضها أما مجلسكم، يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2018 تحقيق نمو للاقتصاد الوطني في حدود 3,2%، مرتكزا بالأساس على مواصلة دينامية القطاعات غير الفلاحية التي ستتمو في حدود 3,7% مقابل 3,2% هذه السنة، بفضل تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى، وتنزيل الجهوية وكل التدابير الموجهة لدعم الاستثمار والمقاولة. كما يتوقع



المشروع تَوَاضَل التحكم في معدل التضخم في حدود 1,5%، ما سيمكّن من المساهمة في استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. هذا، مع مواصلة ضبط التوازنات المالية عبر تقليص عجز الميزانية إلى 3% سنة 2018.

السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2018 في ظرفية لها خصوصيات وتحديات وطنية وانتظارات وطموحات لكل شرائح المجتمع المغربي.

وقد وضع لنا جلالة الملك حفظه الله من خلال خطابه الأخير، خارطة الطريق التي يجب أن تؤطر عملنا فيما يلي من الأيام والأشهر والسنوات، من أجل تحقيق هذه الإنتظارات، وعلى رأسها التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع وتوفير الدخل وفرص الشغل، والتعليم الجيد، والخدمات الصحية التي تضمن الكرامة الإنسانية، والقضاء المنصف والفعال، والإدارة الناجعة التي تكون في خدمة المواطنين.

ومسؤوليتنا جميعا، حكومة وبرلمانا وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، أن نكون في مستوى تطلعات جلالة الملك وأن نعمل، كل من موقعه، على تقديم المقترحات الكفيلة ببلورة نموذج تنموي جديد، يُحصن مكتسبات

بلادنا، ويستجيب للمطالب الملحة والمتزايدة للمواطنين، ويُقلص من الفوارق، ويُحقق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، ويُدمج الشباب باعتبارهم فاعلا أساسيا في تنمية وطنهم.

والحكومة حريصة على التفاعل السريع مع التعليمات الملكية السامية، ومعبأة للعمل في إطار تشاركي مع كل الفاعلين من أجل تفعيل الأولويات التي حددها جلالته، سواء تعلق الأمر بالنموذج التنموي، أو الجهوية أو السياسة المندمجة للشباب.

كما أن الأولويات التي حددناها لمشروع قانون المالية لسنة 2018، تهتدي بالتوجيهات الملكية السامية، خاصة ما تعلق منها بالاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة، وتوجيهها بالأساس لقطاعي التعليم والصحة، وتقليص الفوارق، واستهداف الفئات الهشة والفقيرة، مع الحرص كل الحرص على استحضار مبادئ النجاعة والفعالية في تنزيل المشاريع وتتبعا.

ومن جهة أخرى، فالرفع من الاستثمارات العمومية في إطار هذا المشروع، واعتماد التدابير الموجهة لتحفيز الاستثمار الخاص، يهدف بالأساس إلى إعادة الثقة للمستثمرين وتشجيع المقاولات على خلق فرص الشغل للشباب.

فمشروع قانون المالية لسنة 2018، أيتها السيدات أيها السادة، هو مشروع اجتماعي يهدف للتجاوب مع انتظارات المواطنين الأساسية على مستوى الصحة والتعليم والشغل. وقد خصّصت الحكومة حوالي نصف الميزانية للقطاعات الاجتماعية.

وهو مشروع لاستعادة دينامية الاستثمار الخاص ومواكبة المقاولات الوطنية من أجل تشجيعها على خلق فرص الشغل للشباب، ومواصلة دعم الاستثمارات العمومية لنفس الهدف.

إجمالاً، فمشروع قانون المالية لسنة 2018، هو مشروع إرادي ومتوازن، ذو معالم اجتماعية واضحة، ويهدف إلى أن يكون رافعة للنمو الاقتصادي.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطاً بقدرة الحكومة على التفعيل السريع لمختلف التدابير المتضمنة في المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، واستحضارهم لروح الوطنية الصادقة من أجل أن نجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2018، منعطفاً لتعزيز الثقة وإرساء أسس العمل التشاركي من أجل بلورة نموذج تنموي يكون في مستوى تطلعات

جلالة الملك حفظه الله يتمكن كل فئات الشعب المغربي من سبل  
العيش الكريم، في مغرب مستقر ومزدهر.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار  
مناقشات ومداولات هذا المشروع.

والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.